الإدْغَامُ[1]

(١) **الإدغام لغة**: لقد عرفت المعاجم اللغوية الإدغام تحت مادة دغم، فعرفه الفراهيدي: الدغمة: اسم من إدغامك حرفا في حرف، وأدغمت الفرس اللجام: أدخلته فيه.

وعرفه ابن دريد في (جمهرة اللغة) بقوله: يقال: أدغمت اللجام في الفرس إذا أدخلته فيه، ومنه إدغام الحروف بعضها في بعض.

وعرفه الأزهري في (تهذيب اللغة) بـ " الإدغام إدخال اللجام في أفواه الدواب"، وقال ساعدة بن جؤية:

بمُقْرَبات بأَيْديهِمْ أَعِنَّتُها خُوصٍ إذا فَزِعُوا أُدْغِمْنَ باللُّجُمِ

قلت: وإدغام الحرف في الحروف مأخوذ من هذا.

وعرفه ابن منظور بـ " إدخال حرف في حرف". ويقال: أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته، قال بعضهم: ومنه اشتقاق الإدغام في الحروف، وقيل: اشتقاق هذا من إدغام الحروف.

ونلاحظ من التعريفات السابقة للإدغام في المعاجم اللغوية أن اللغويين يشيرون إلى أن مفهوم الإدغام اصطلاحا مأخوذ من معناه اللغوي

فهو: يتضمن معنى الإدخال، أي إدخال اللجام في أفواه الدواب، ومنه أخذ إدغام الحروف بعضها ببعض، وهذا ما سنجده في التعريف الاصطلاحي للإدغام.

الإدغام اصطلاحا:

ذهب علماء اللغة العربية القدامى إلى أن معنى الإدغام هو التقاء حرفين لفظهما واحد، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، وإنه لا حركة تفصل بينهما، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنه رفعة واحدة.

وعرفه ابن يعيش بأنه: " أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك، من غير أن تفصل بينهما بحركة، أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك، لا على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو شد، مد.

قلت: إدخالُ حرف في حرف آخرَ من جنسه، بحيث يصيرانِ حرفًا واحدًا مُشدَّدًا، مثلُ "مدَّ يمدُّ مدًّا" وأصلُها "مدَدَ يمدُدُ مدْدًا".

وحكمُ الحرفين، في الإدغام، أن يكون أوَّلهما ساكنًا، والثاني متحركًا، بلا فاصلٍ بينهما. وسكون الأول إما من الأصل كالمد والشد، وإما بحذف حركته كمدَّ وشدَّ، وإما بنقلِ حركته إلى ما قبلهُ كيمُد ويشدُّ.

والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخرَج، كما يكون في الحرفين المتجانسين. وذلك يكون تارةً بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر كامَّحى وأصلُه "انمحى" على وزن "انفعلَ"، ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانس الأولَ كادَّعى وأصلُه "ادْتعى" على وزن "افتَعل".

يكون الإدغام في موضعين.

أ – المثلين أو المتماثلين:

يقال: (**الإدغام**) بسكون الدال مصدر أدغم، والإدغام بتشديد الدال مصدر ادغم، قيل: والإدغام بتشديد الدال عبارة البصريين والإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال.

وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف وهو باب متسع، واقتصر فيه هنا على إدغام المثلين المتحركين في كلمة، واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٩١- أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَـرَّكَيْنِ فِـي كَلِمَةٍ ادْغِمْ لا كَمِثْـلِ صُـفَفِ

يعني: إذا اجتمع في كلمة واحدة متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين: الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني، والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: ويرد مرد، أصلها: يردد ويظنن ومردد، فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكنا فأدغم في المثل الثاين، وفهم منه أن أول المثلين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن.

=

وهو أكثر النوعين اهتماماً في الدراسات الصرفية ويقصد بهما الحرفان المتشابهان المتجاوران في الكلمة الواحدة.

مثل: (مدد: مدّ)، (حبب: حبّ)، (قططع: قطّع.)

ب – إدغام المتقاربين:

وهو أكثر النوعين اهتماماً في علوم القراءات ويقصد بهما الحرفان المتجانسان المتجاوران في كلمة واحدة.

مثل انمحى، فنقول: امحى)، (ادتكر، فنقول: ادّكر)، (ادتعى فنقول: ادّعى)

وذلك بقلب أحد الحرفين ليجانس الآخر، ففي (انمحى) قلبنا النون ميماً ثم أدغمناها في الميم الثانية وكذلك بقية الكلمات.

وقد يكون الحرفان المتجاوران في كلمتين.

مثل: (قل رب، وننطق بهما: قر رب).

فقد أبدلنا الحرف الأول وهو اللام ليجانس الثاني وهو الراء.

أقسامه:

ثلاثة أَقْسام: واجبٌ، وجائزٌ، ومُمْتَنِع.

و(**أول**) مفعول بـ (**ادغم**) و(**محركين**) نعت لـ (**مثلين**) و(**في كلمة**) في موضع الصفة أيضاً لمثلين ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والأول أظهر. ثم أشار إلى الثاني فقال: (**لا كَمِثْلِ صُفَف**).

٩٩٢- وَذُلُلٍ وَكلَلٍ وَلَبَبِ وَلا كَجُسَّسٍ وَلا كَاخْصُصَ أبي
٩٩٣- وَلا كَهَيْلَلَ وَشَذَّ فِي أَلِلَّ وَنَحْوِهِ فَكُّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:

الأول: (**صفف**) وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الظلة.

الثاني: (**ذلل**) وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول ببينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل.

الثالث: (**كلل**) جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف.

الرابع: (**لبب**) اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة والناقة ليمنع الرحل من الاستئخار، واللبب أيضاً ما استرق من الرمل.

الخامس: (**جسس**) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو (**اخصص أبي**) أصله اخصص أبي بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي.

السابع: ما كان فيه ثاني المثلين زائدا للإلحاق نحو (**هيلل**) إذا أكثر من قول لا إلا الله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها.

أما الثلاثة الأول فلأنها مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها عنها.

وأما الرابع وهو (**لبب**) فلخفة الفتحة وفي إظهاره تنبيه على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد.

وأما الخامس وهو (**جسس**) فإنه وإن اجتمع مثلان متحركان فإن المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله، فلو أدغم المحرك الأول التقى ساكنان.

وأما السادس وهو (**اخصص أبي**) فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة.

وأما السابع وهو (**هيلل**) فلأن ثاني المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته، وقد جاء الفك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك

أشار بقوله: (**وَشَذَّ فِي أَلْ... وَنَحْوِه فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**) يعني أنه قد شذ التفكير في ألفاظ مما يجب إدغامه منها (**أَلَل**) السقاء إذا تغيرت رائحته. وفهم من قوله (**ونحوه**) أنه سمع التفكيك في غير (**ألل**) وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي: دبب الإنسان إذا نبت شعره في جبينه، وصك الفرس إذا اصطك عرقوباه، وضببت الأرض إذا كثر ضبابها، وقطط الشعر إذا اشتت جعودته، ولححت العين إذا التصقت، ومششت الدابة إذا ظهر في وظيفها نتوء، وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، وبحح الرجل إذا كثر في صوته بحة، فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله (**لا كمثل**) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون (**لا**) ناهية، و(**كمثل**) بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف، والكاف في قوله (**كمثل**) زائدة كزيادتها في قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وما بعد (**صفف**) معطوف عليه، و(**فك**) فاعل بـــ (**شذ**) و(**بنقل**) متعلق بـــ (**فك**).

ثم انتقل إلى القسم وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام فقال:

٩٩٤-وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحيا، قيل: والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: (**تتجلى**) وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول أتجلى، قيل: وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع.

الثالث: نحو (**استتر**) وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا أيضاً قياسه التفكيك ليبقى ما قبله ساكنا، ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر. و(**حيي**) مفعول بـــ (**ادغم**) وهو مطلوب أيضاً لـــ (**افكك**) فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، و(**نحو**) مبتدأ وخبره (**كذاك**) ثم قال:

٩٩٥- وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولاهما للمضارعة، والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو: تذكر في تتذكر وتيسر في تتيسر، وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف التاءين والاستغناء

بالأخرى عنها و لم يعين المحذوفة وفيها خلاف، والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة، والحاصل فيها اجتمع في أوله من المضارعة تاءان: أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه: إثباتهما وإدغام الأول في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما.

و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**ابتدي**) و(**بتاءين**) متعلق به وخبره (**قد يقتصر**) و(**فيه**) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقتصر، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميرا يعود على (**تا**) والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفي. ثم قال:

٩٩٦- وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

يعني: أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام أو ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددن، وقد مثل ذلك بقوله:

٩٩٧- نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك، و(**فك**) فعل مر ومفعوله محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم، و(**مدغم**) مبتدأ، و(**فيه**) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـــ(**مدغم**) و(**سكن**) خبر المبتدأ والجملة مضاف إليها حيث واللام في (**لكونه**) متعلق بـــ(**فك**) و(**اقترن**) في موضع خبر الكون، و(**بمضمر**) متعلق بـــ (**اقترن**).

ثم قال: (**وفي... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي**) يعني أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد، أو شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه وجهان بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يردد وارد، وإنما جعل فعل الأمر شبيها بالمجزوم لأنه حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همز الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح، والتفكيك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم، وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢٧١] ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] وهو في القرآن كثير، وما جاء فيه مدغما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] في الحشر عند جميع القراء، ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين، وإنما خير الناظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معا، لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخبرا لأنه لا ينطق به إلا مفككا، وكذلك الذي لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغما. و(**تخيير**) مبتدأ وخبره (**في جزم**) و(**ففي**) في موضع النعت لـــ(**تخيير**) ومعنى (**قفي**)

تبع. ثم إن ما ذكره في الأمر من جواز الفك والإدغام يوهم أن ذلك جائز في أفعل به في التعجب لأنه على صيغة الأمر، وفي هلم لأنه أمر في المعنى فأخرجهما يقوله:

٩٩٨- وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمْ

يعني: أن أفعل في التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر في جواز الوجهين، كما أن (**هلم**) أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هلم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحد، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنة هلما وفي الجمع هلموا.

ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة من قوله: مقاصد النحو بها محوية، أخبر بذلك فقال:

٩٩٩- وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

يعني: أن ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصده من إيراده وجاء على وفق قصده ومراده.

و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**عنيت**) ويلزم بناؤه للمفعول، و(**بجمعه**) متعلق بـ (**عنيت**) و(**قد كمل**) في موضع خبر (**ما**) و(**نظما**) حال من الهاء في (**بجمعه**) و(**اشتمل**) نعت لـ (**نظما**) و(**عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ**) متعلق بـ (**اشتمل**).

ثم وصف قوله (**نظما**) بصفة أخرى فقال:

١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلا خَصَاصَهْ

يعني: أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها، و(**خلاصة**) الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره، يقول: إن هذا النظم أحصى لب الكافية.

وقوله: (**كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلا خَصَاصَهْ**) أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى، من قولهم: اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى، فـ(**أحصى**) فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على (**نظما**) و(**الخلاصة**) مفعول بـ(**أحصى**) والجملة من (**أحصى**) في موضع الصفة لـ (**نظما**) و(**غنى**) مفعول بـ(**اقتضى**) و(**بلا**) متعلق بـ (**اقتضى**) وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه فقلت له: ما معناه وما إعرابه؟ فقال: معناه أنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره، فقلت له: أل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال: للعهد، فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا

النظم ذاكر فيه الخلاصة؟ فقال لي: اجعلها للغلبة، فقلت: ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم و لم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يأت بمقنع، فقلت له: لعلها استئنافية، فقال: لا يليق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط، ثم رجع إلى أنه أحصى وإن كتبه بالظاء سهو منه.

ثم قال:

١٠٠١- فَأَحْمَدُ اللهُ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

١٠٠٢- وَآله الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ وَصَحْبِه المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

و(**مصليا**) حال من الضمير في (**أحمد**) و(**خير نبي**) بدل من (**محمد**) و(**أرسلا**) في موضع النعت لـ (**نبي**) و(**الغر**) جمع أغر وهو نعت لـ (**آله**). و(**البررة**) جمع بار، و(**المُنْتَخَبِينَ**) المختارين، و(**الخِيَرَهْ**) المختارين أيضًا، وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر، وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسما من قولك: اختاره الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتًا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقوله: (محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه). وخيرة الله أيضًا بالتسكين.

قال المؤلف - خار الله له ولطف بنا وبه وبجميع المسلمين-:

قد أتينا على ما أردنا من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحًا مكمل المقاصد، مسهل المعاني والفوائد، ينتفع به البادي، ويستحسنه الشادي، موافقًا لما رويته، موفيًا لما أردته من اختصاره وقصدته، فالحمد لله على ما منح من التبصير والتسهيل، وفتح من التبصرة والتكميل، وهو حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.